

Distr.: Limited  
11 March 2024  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



الدورة الثامنة والسبعون

البند 13 من جدول الأعمال

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات  
الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في  
الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

الأرجنتين، الأردن، إسبانيا، أستراليا، إستونيا، إسرائيل، ألبانيا، ألمانيا، الإمارات العربية المتحدة،  
أوزبكستان، أيرلندا، إيطاليا، البرازيل، بلجيكا، بلغاريا، بيرو، تركيا، تشيكيا، الجبل الأسود، جزر البهاما،  
الجمهورية الدومينيكية، جمهورية كوريا، جنوب أفريقيا، جورجيا، جيبوتي، الدانمرك، رومانيا، زامبيا،  
سلوفاكيا، سلوفينيا، سنغافورة، السويد، سيراليون، شيلي، صربيا، غينيا الاستوائية، فرنسا، فنلندا،  
فيجي، كابو فيردى، كرواتيا، كندا، كوت ديفوار، كينيا، لكسمبرغ، ليبيريا، المغرب، مقدونيا الشمالية،  
ملديف، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، نيوزيلندا، هولندا (مملكة -)، الولايات  
المتحدة الأمريكية، اليابان، اليونان: \* مشروع قرار

اغتنام الفرص التي تتيحها نظم الذكاء الاصطناعي المأمونة والمؤمنة والموثوقة لأغراض  
التنمية المستدامة

إن الجمعية العامة،

إنه **تعيد تأكيد** القانون الدولي، ولا سيما ميثاق الأمم المتحدة، وإذ تشير إلى الإعلان العالمي لحقوق  
الإنسان<sup>(1)</sup>،

وإنه **تعيد أيضا تأكيد** قرارها 1/70 المؤرخ 25 أيلول/سبتمبر 2015 المعنون "تحويل عالما: خطة  
التنمية المستدامة لعام 2030"، وقرارها 313/69 المؤرخ 27 تموز/يوليه 2015 بشأن خطة عمل أديس أبابا  
الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، والإعلان السياسي المعتمد في المنتدى السياسي الرفيع

\* مستدرج في المحضر الرسمي للجلسة أي تغييرات تطرأ على قائمة مقدمي مشروع القرار.

(1) القرار 217 ألف (د-3).



المستوى المعني بالتنمية المستدامة المعقود تحت رعاية الجمعية العامة والوارد في مرفق قرارها 1/78 المؤرخ 29 أيلول/سبتمبر 2023،

**وإذ تشير** إلى قراراتها 320/77 المؤرخ 25 تموز/يوليه 2023 بشأن أثر التغيير التكنولوجي السريع على تحقيق أهداف وغايات التنمية المستدامة، و 132/78 المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 2023 بشأن تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية المستدامة، و 160/78 المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 2023 بشأن تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية المستدامة، و 213/78 المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 2023 بشأن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في سياق التكنولوجيات الرقمية، و 211/77 المؤرخ 15 كانون الأول/ديسمبر 2022 بشأن الحق في الخصوصية في العصر الرقمي، و 125/70 المؤرخ 16 كانون الأول/ديسمبر 2015 بشأن الاستعراض العام لتنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات، وجميع نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات، بما في ذلك إعلان مبادئ جنيف<sup>(2)</sup>، وخطة عمل جنيف<sup>(3)</sup>، والتزام تونس<sup>(4)</sup> وبرنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات<sup>(5)</sup>، والإعلان المتعلق بالاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة الوارد في قرارها 1/75 المؤرخ 21 أيلول/سبتمبر 2020،

**وإذ تحيط علما** بالجهود التي يبذلها الاتحاد الدولي للاتصالات، بالشراكة مع 40 هيئة من هيئات الأمم المتحدة، لتنظيم منتدى الذكاء الاصطناعي من أجل تحقيق الصالح العام، بما في ذلك مؤتمر قمته السنوي وإنشاء مستودع الذكاء الاصطناعي للاتحاد الدولي للاتصالات من أجل تحديد تطبيقات الذكاء الاصطناعي العملية والمتسمة بالمسؤولية للنهوض بأهداف التنمية المستدامة؛ واعتماد المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة توصيته الخاصة بأخلاقيات الذكاء الاصطناعي المؤرخة 23 تشرين الثاني/نوفمبر 2021<sup>(6)</sup>، وخطة تنفيذها، بما في ذلك منهجية تقييم الاستعداد، وتقييم الأثر الأخلاقي، والمنتدى العالمي لأخلاقيات الذكاء الاصطناعي؛ وإذ تحيط علما أيضا بالمبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان: تنفيذ إطار الأمم المتحدة المعنون "الحماية والاحترام والانتصاف"<sup>(7)</sup>، بصيغتها التي أقرها مجلس حقوق الإنسان في قراره 4/17 المؤرخ 16 حزيران/يونيه 2011<sup>(8)</sup>؛ ويعمل مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان فيما يتعلق بالذكاء الاصطناعي،

**وإذ تحيط علما أيضا** بتقرير الأمين العام للأمم المتحدة المعنون "خريطة طريق من أجل التعاون الرقمي"<sup>(9)</sup>، وكذلك بإنشاء مكتب مبعوث الأمين العام المعني بالتكنولوجيا لتنسيق تنفيذها، وإنشاء الأمين

(2) انظر A/C.2/59/3، المرفق.

(3) المرجع نفسه.

(4) انظر A/60/687.

(5) المرجع نفسه.

(6) منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، سجلات المؤتمر العام، الدورة الحادية والأربعون، باريس، 24-9 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، المجلد الأول، القرارات، الملحق السابع.

(7) A/HRC/17/31، المرفق.

(8) انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السادسة والستون، الملحق رقم 53 (A/66/53)، الفصل الثالث، الفرع ألف.

(9) A/74/821.

العام هيئةً استشارية رفيعة المستوى معنية بالذكاء الاصطناعي لأصحاب المصلحة المتعددين، وبقرارها المؤقت الصادر في 21 كانون الأول/ديسمبر 2023، وإذ تتطلع إلى تقريرها النهائي،

**وإذ تسلّم** بأن نظم الذكاء الاصطناعي المأمونة والمؤمّنة والموثوقة، التي تشير، لأغراض هذا القرار، إلى نظم الذكاء الاصطناعي في الميدان غير العسكري، التي تشمل دورتها العمرية مرحلة ما قبل التصميم ومراحل التصميم والإنشاء والتقييم والاختبار والإدخال في الخدمة والاستعمال والبيع والشراء والتشغيل والإخراج من الخدمة، والتي تكون متمحورة حول الإنسان وموثوقة وقابلة للتفسير ومنضبطة أخلاقياً ومتاحة للجميع ومحقّقة للاحترام الكامل لحقوق الإنسان وتعزيزها وحمايتها والاحترام الكامل للقانون الدولي وصانئة لحرمة الحياة الشخصية وموجهة نحو التنمية المستدامة ومتسمة بالمسؤولية، بإمكانها تسريع وتيسير التقدم نحو تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة الـ 17 وتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة - الاقتصادي والاجتماعي والبيئي - بطريقة متوازنة ومتكاملة؛ والنهوض بالتحول الرقمي؛ وتعزيز السلام؛ والتغلب على الفجوات الرقمية بين البلدان وداخلها؛ وتعزيز وحماية تمتع الجميع بحقوق الإنسان والحريات الأساسية، مع إبقائها شخص الإنسان في مركز الاهتمام،

**وإذ تسلّم أيضاً** بأن تصميم نظم الذكاء الاصطناعي وإنشاءها وإدخالها طور التشغيل واستعمالها بطريقة غير سليمة أو خبيثة، كأن يتم ذلك بدون ضمانات كافية أو بطريقة لا تتفق مع القانون الدولي، أمرٌ يطرح مخاطر يمكن أن تعوق التقدم نحو تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة الواردة فيها وتقوض التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة - الاقتصادي والاجتماعي والبيئي؛ وتوسع الفجوات الرقمية بين البلدان وداخلها؛ وتعزز أوجه اللامساواة البنوية والتحيزات الهيكلية؛ وتؤدي إلى التمييز؛ وتقوض سلامة المعلومات والانتفاع بها؛ وتتال من حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية وتعزيزها والتمتع بها، بما في ذلك حق الفرد في عدم التعرض لتدخل غير قانوني أو تعسفي في خصوصياته؛ وتزيد من المخاطر المحتملة لوقوع حوادث؛ وتُضاعف من التهديدات الصادرة عن الجهات الفاعلة الخبيثة،

**وإذ تسلّم كذلك** بالوتيرة المعجلة التي يتسارع بها تصميم نظم الذكاء الاصطناعي وإنشاؤها وإدخالها طور التشغيل واستعمالها وبسرعة التغيير التكنولوجي، وبآثارهما المحتملة في التعجيل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وإذ تشدد بالتالي على الحاجة الملحة إلى تحقيق توافق عالمي في الآراء بشأن نظم ذكاء اصطناعي مأمونة ومؤمّنة وموثوقة، وتيسير التعاون الدولي الشامل للجميع في وضع واستعمال ضمانات وممارسات ومعايير تقبل التطبيق المتبادل على الصعيد الدولي وتشجع الابتكار وتحول دون تجزؤ حوكمة نظم الذكاء الاصطناعي المأمونة والمؤمّنة والموثوقة؛ وإذ تسلّم أيضاً بوجود فجوات في مجال الذكاء الاصطناعي وغيرها من الفجوات الرقمية، وبتفاوت مستويات التطور التكنولوجي بين البلدان وداخلها، وبأن البلدان النامية تواجه تحديات فريدة في مواكبة هذا التسارع المعجل، الذي يسبب عقبات أمام التنمية المستدامة، وبالحاجة إلى تضييق الفوارق القائمة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية من حيث الظروف والإمكانيات والقدرات، وإذ تشدد بالتالي أيضاً على الحاجة الملحة إلى تعزيز بناء القدرات وتقديم المساعدة التقنية والمالية إلى البلدان النامية لسد الفجوات الرقمية بين البلدان وداخلها ودعم مشاركة البلدان النامية وتمثيلها على نحو فعال ومنصف ومجدٍ في العمليات والمنتديات الدولية المتعلقة بحوكمة نظم الذكاء الاصطناعي،

**وإذ تسلّم أيضاً** بأن حوكمة نظم الذكاء الاصطناعي مجال متطور وبحاجة إلى مواصلة المناقشات بشأن نُهج ممكنة للحوكمة تكون - مع تطور التكنولوجيا وفهمنا لها - مناسبة ومستندة إلى القانون الدولي

وقابلة للتطبيق المتبادل ومرنة وقابلة للتكيف وشاملة للجميع ومتجاوبة مع مختلف احتياجات وقدرات البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء ومفيدة للجميع،

1 - **تقرر** سد الفجوات في مجال الذكاء الاصطناعي وغيرها من الفجوات الرقمية بين البلدان وداخلها؛

2 - **تقرر** تشجيع نظم الذكاء الاصطناعي المأمونة والمؤمنة والموثوقة لتسريع وتيرة التقدم نحو التحقيق الكامل لخطة التنمية المستدامة لعام 2030<sup>(10)</sup>، ومواصلة سد الفجوات في مجال الذكاء الاصطناعي وغيرها من الفجوات الرقمية بين البلدان وداخلها؛ وتشدد على ضرورة أن يعزز معيار نظم الذكاء الاصطناعي المأمونة والمؤمنة والموثوقة التحول الرقمي والانتعاش المنصف بفوائد تلك النظم، لا أن يعوقهما، وذلك لتحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة الـ 17 والتنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة - الاقتصادي والاجتماعي والبيئي - والتصدي للتحديات العالمية المشتركة الأخرى، ولا سيما بالنسبة للبلدان النامية؛

3 - **تشجع** الدول الأعضاء وتدعو أصحاب المصلحة المتعددين من جميع المناطق والبلدان، كل في إطار دوره ومسؤولياته، بما في ذلك من القطاع الخاص والمنظمات الدولية والإقليمية والمجتمع المدني ووسائل الإعلام والأوساط الأكاديمية والمؤسسات البحثية والأوساط التقنية والأفراد، إلى وضع ودعم نُهج وأطر لتنظيم وحوكمة نظم الذكاء الاصطناعي المأمونة والمؤمنة والموثوقة تؤدي إلى تهيئة بيئة مواتية على جميع المستويات، لأغراض منها الابتكار وريادة الأعمال ونشر المعارف والتكنولوجيات بشروط متفق عليها، مع التسليم بأن الشراكة والتعاون الفعالين بين الحكومات وأصحاب المصلحة المتعددين ضروريان في وضع هذه النهج والأطر؛

4 - **تهيئ** بالدول الأعضاء وتدعو الجهات الأخرى صاحبة المصلحة إلى اتخاذ إجراءات للتعاون مع البلدان النامية وتقديم المساعدة إليها من أجل الانتعاش الشامل والمنصف بفوائد التحول الرقمي ونظم الذكاء الاصطناعي المأمونة والمؤمنة والموثوقة، وذلك بطرق منها ما يلي:

(أ) توسيع نطاق مشاركة جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية، في التحول الرقمي لتسخير منافع نظم الذكاء الاصطناعي المأمونة والمؤمنة والموثوقة والمشاركة الفعالة في إنشائها وإدخالها طور التشغيل واستعمالها، وذلك بوسائل منها بناء القدرات المتصلة بنظم الذكاء الاصطناعي، مع التسليم بأن تعزيز أنشطة تقاسم المعارف ونقل التكنولوجيا بشروط متفق عليها جانب هام من جوانب بناء القدرات، والتأكيد على ضرورة سد الفجوات في مجال الذكاء الاصطناعي وغيرها من الفجوات الرقمية وزيادة الدراية الرقمية؛

(ب) تعزيز ربط البنى الأساسية الرقمية وفرص الانتعاش بالابتكارات التكنولوجية من خلال شراكات أقوى لمساعدة البلدان النامية على المشاركة بفعالية طوال الدورة العمرية لنظم الذكاء الاصطناعي وتسريع المساهمة الجامعة والإيجابية لنظم الذكاء الاصطناعي في المجتمع، بما في ذلك نحو التحقيق الكامل لخطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة الواردة فيها، مع ضمان أن تكون نظم الذكاء الاصطناعي في جميع أنحاء العالم مأمونة ومؤمنة وموثوقة طوال دورتها العمرية؛

(ج) تعزيز قدرة البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، على معالجة العوائق الهيكلية الرئيسية وإزالة العقبات التي تحول دون الانتعاش بفوائد التكنولوجيات الجديدة والناشئة والابتكار في مجال

الذكاء الاصطناعي لتحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة الـ 17، وذلك بطرق منها توسيع نطاق استخدام المصادر العلمية، والتكنولوجيا الميسورة التكلفة، والبحث والتطوير، باستخدام الشراكات المعززة وغيرها من السبل؛

(د) استهداف زيادة تمويل البحوث والابتكار في مجال أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالتكنولوجيات الرقمية ونظم الذكاء الاصطناعي المأمونة والمؤمنة والموثوقة وبناء القدرات في جميع المناطق والبلدان للمساهمة في هذه البحوث والاستفادة منها؛

(هـ) تهيئة بيئات دولية قائمة على الابتكار لتعزيز قدرة البلدان النامية على تطوير الخبرات والقدرات التقنية، وتسخير البيانات وحوسبة الموارد، وتطوير النهج والأطر الوطنية للتنظيم والحوكمة وقدرات الشراء الوطنية، وتهيئة بيئة مواتية جامعة على جميع المستويات للحلول القائمة على نظم الذكاء الاصطناعي المأمونة والمؤمنة والموثوقة؛

(و) التعبئة العاجلة لوسائل التنفيذ مثل نقل التكنولوجيا بشروط متفق عليها، وبناء القدرات لسد الفجوات في مجال الذكاء الصناعي وغيرها من الفجوات الرقمية، وتقديم المساعدة التقنية والتمويل للبلدان النامية فيما يتعلق بنظم الذكاء الاصطناعي وفقا للاحتياجات والسياسات والأولويات الوطنية للبلدان النامية؛

(ز) تعزيز الانتعاش بنظم الذكاء الاصطناعي المأمونة والمؤمنة والموثوقة وتعزيز تصميمها وإنشائها وإدخالها طور التشغيل واستعمالها لتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة - الاقتصادي والاجتماعي والبيئي؛

5 - **تشهد** على وجوب احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها وتعزيزها طوال الدورة العمرية لنظم الذكاء الاصطناعي، وتهيب بجميع الدول الأعضاء، وعند الاقتضاء، أصحاب المصلحة الآخرين، الامتناع أو الكف عن استعمال نظم الذكاء الاصطناعي التي يستحيل تشغيلها على نحو يمثل للقانون الدولي لحقوق الإنسان أو التي تشكل مخاطر لا مبرر لها على التمتع بحقوق الإنسان، ولا سيما بالنسبة لأولئك الذين هم في أوضاع هشّة، وتؤكد من جديد أن الحقوق نفسها التي يتمتع بها الأشخاص خارج الإنترنت يجب أن تكون محمية أيضا على الإنترنت، بما في ذلك طوال الدورة العمرية لنظم الذكاء الاصطناعي؛

6 - **تشجع** على أن تقوم جميع الدول الأعضاء، حيثما كان ذلك مناسبا، وبما يتماشى مع أولوياتها وظروفها الوطنية وأثناء تنفيذ نهجها وأطرها الوطنية المتميزة للتنظيم والحوكمة - وعلى أن يقوم أصحاب المصلحة الآخرون، عند الاقتضاء - بتعزيز نظم الذكاء الاصطناعي المأمونة والمؤمنة والموثوقة بطريقة جامعة ومنصفة ولفائدة الجميع، وبالعامل على تهيئة بيئة تمكّن هذه النظم من التصدي الأكبر التحديات التي يواجهها العالم، بما في ذلك تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة - الاقتصادي والاجتماعي والبيئي - مع مراعاة البلدان النامية بوجه خاص وعدم ترك أي أحد خلف الركب، من خلال ما يلي:

(أ) تشجيع وضع وتطبيق نهج وأطر محلية للتنظيم والحوكمة، بما يتماشى مع سياساتها وأولوياتها الوطنية، وعند الاقتضاء مع سياساتها وأولوياتها دون الوطنية، ومع التزاماتها بموجب القانون الدولي، لدعم الابتكار والاستثمار المتسمين بالمسؤولية وشمول الجميع في مجال الذكاء الاصطناعي لأغراض التنمية المستدامة، مع تشجيع نظم الذكاء الاصطناعي المأمونة والمؤمنة والموثوقة في الوقت نفسه؛

(ب) تشجيع التدابير الفعالة التي تعزز الابتكار الهادف إلى استحداث وسائل قابلة للتشغيل المتبادل على الصعيد الدولي لتحديد وتصنيف وتقييم واختبار ومنع وتخفيف مواطن الضعف والمخاطر المصادفة أثناء تصميم نظم الذكاء الاصطناعي وإنشائها وقبل إدخالها طور التشغيل واستعمالها؛

(ج) تشجيع إدراج آليات لتلقي التعليقات للسماح للمستخدمين النهائيين والأطراف الثالثة بأن يقوموا استناداً إلى الأدلة باكتشاف والإبلاغ عن مواطن الضعف التقنية في نظم الذكاء الاصطناعي، وحسب الاقتضاء، حالات إساءة استعمالها، بعد إنشائها واختبارها وإدخالها طور التشغيل، بهدف معالجة تلك المواطن والحالات؛

(د) إنكاء وعي الجمهور وفهمه للوظائف الأساسية لنظم الذكاء الاصطناعي وقدراتها وحدودها ومجالات الاستعمال المدني المناسب لها؛

(هـ) تعزيز إنشاء وتشغيل آليات لرصد المخاطر وإدارتها وآليات لتأمين البيانات وتعزيز الإفصاح عن تلك الآليات، بما يشمل وضع سياسات لحماية البيانات الشخصية والخصوصية، فضلاً عن تقييمات الأثر حسب الاقتضاء، في كامل مراحل الدورة العمرية لنظم الذكاء الاصطناعي؛

(و) تعزيز الاستثمار في وضع وتطبيق ضمانات فعالة، بما يشمل الأمن المادي وأمن نظم الذكاء الاصطناعي وإدارة المخاطر، في كامل مراحل الدورة العمرية لنظم الذكاء الاصطناعي؛

(ز) التشجيع على استحداث واستعمال أدوات أو معايير أو ممارسات تقنية فعالة وميسرة وقابلة للتكيف والاستعمال المتبادل على الصعيد الدولي، بما يشمل آليات موثوق بها للتحقق من صحة المحتوى ومعرفة مصدره - مثل وضع علامات مائية أو غيرها من العلامات، حيثما كان ذلك ممكناً ومناسباً من الناحية التقنية - تمكن المستخدمين من كشف التلاعب بالمعلومات وتمييز - أو تحديد منشأ - المحتوى الرقمي الأصيل والمحتوى الرقمي المستولد أو المتلاعب به عن طريق الذكاء الصناعي، وعلى زيادة الدراية بوسائل التواصل والدراية المعلوماتية؛

(ح) تيسير وضع وتطبيق أطر وممارسات ومعايير فعالة وقابلة للتطبيق المتبادل على الصعيد الدولي لتدريب واختبار نظم الذكاء الاصطناعي لتحسين صنع السياسات والمساعدة في حماية الأفراد من جميع أشكال التمييز أو التحيز أو سوء الاستخدام أو غير ذلك من الأضرار، وتجنب تعزيز أو إدامة التطبيقات والنتائج التمييزية أو المتحيزة طوال الدورة العمرية لنظم الذكاء الاصطناعي، بطرق منها، على سبيل المثال، تحليل وتخفيف التحيز المكثف في مجموعات البيانات ومكافحة التمييز والتحيز عبر الخوارزميات، دون التأثير عن غير قصد أو بشكل غير متناسب على عمليات التطوير الإيجابية من قبل المستخدمين والمستفيدين الآخرين وإمكانية انتقاعهم واستعمالاتهم الإيجابية؛

(ط) التشجيع، حيثما كان ذلك مناسباً وملائماً للسياق، على تطبيق ضمانات مناسبة لاحترام حقوق الملكية الفكرية، بما يشمل المحتوى المحمي بموجب حق المؤلف، مع تشجيع الابتكار؛

(ي) صون الخصوصية وحماية البيانات الشخصية عند اختبار النظم وتقييمها، وعند تلبية متطلبات الشفافية والإبلاغ وفقاً للأطر القانونية الدولية والوطنية ودون الوطنية الواجبة التطبيق، بما في ذلك ما يتعلق منها باستخدام البيانات الشخصية طوال الدورة العمرية لنظم الذكاء الاصطناعي؛

(ك) تشجيع الشفافية والموثوقية والقابلية للتنبؤ والفهم طوال الدورة العمرية لنظم الذكاء الاصطناعي التي تتخذ أو تدعم القرارات التي تؤثر على المستخدمين النهائيين، بما يشمل الإخطار والتفسير، وتعزيز الرقابة البشرية بوسائل منها، على سبيل المثال، مراجعة القرارات المؤتمتة وما يتصل بها من عمليات أو العمل، حيثما كان ذلك مناسباً وملائماً للسياق، على توفير بدائل بشرية لصنع القرار أو سبل فعالة لجبر الضرر وتحقيق المساءلة لصالح أولئك الذين تأثروا سلباً بالقرارات المؤتمتة التي اتخذتها نظم الذكاء الاصطناعي؛

(ل) تعزيز الاستثمار في وضع وتطبيق ضمانات فعالة، بما في ذلك تقييمات المخاطر والأثر، طوال الدورة العمرية لنظم الذكاء الاصطناعي لحماية ممارسة حقوق الإنسان والحريات الأساسية والتخفيف من تأثيرها المحتمل على التمتع الكامل والفعال بها؛

(م) تعزيز نظم الذكاء الاصطناعي التي تعزز التنوع اللغوي والثقافي وتحميه وتحافظ عليه، مع مراعاة تعدد اللغات في بيانات تدريبها طوال دورتها العمرية، لا سيما فيما يخص النماذج اللغوية الكبيرة؛

(ن) تكثيف تبادل المعلومات بشروط متفق عليها بين الكيانات التي لها أدوار في جميع مراحل الدورة العمرية لنظم الذكاء الاصطناعي لتحديد وفهم وتطبيق أفضل الممارسات والسياسات والنهج العلمية والقائمة على الأدلة في مجال نظم الذكاء الاصطناعي لتعظيم الفوائد والتخفيف في الوقت نفسه من المخاطر المحتملة في كامل مراحل الدورة العمرية لنظم الذكاء الاصطناعي، بما يشمل نظم الذكاء الاصطناعي المتقدمة؛

(س) تشجيع البحث والتعاون الدولي لفهم وموازنة ومعالجة الفوائد والمخاطر المحتملة المتعلقة بدور نظم الذكاء الاصطناعي في سد الفجوات الرقمية وتحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة 17، بما في ذلك دور التوسع في الحلول الرقمية من قبيل نظم الذكاء الاصطناعي المفتوحة المصدر؛

(ع) دعوة الدول الأعضاء إلى أن تتخذ تدابير محددة لسد الفجوة الرقمية بين الجنسين وأن تكفل إيلاء اهتمام خاص لإمكانية الانتفاع والقدرة على تحمل التكاليف والدراية الرقمية والخصوصية والسلامة على الإنترنت، وأن تعزز استخدام التكنولوجيات الرقمية، بما فيها نظم الذكاء الاصطناعي، وأن تعمم منظورا يراعي الإعاقة والمساواة بين الجنسين وبين الأعراق في القرارات المتعلقة بالسياسات وفي الأطر التي تسترشد بها تلك القرارات؛

(ف) تشجيع البحوث والتعاون الدولي لوضع تدابير لتحديد وتقييم آثار استخدام نظم الذكاء الاصطناعي على أسواق العمل، وتقديم الدعم للتخفيف من الآثار السلبية المحتملة على القوى العاملة، خاصة في البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، وتعزيز البرامج الرامية إلى التدريب الرقمي وبناء القدرات، ودعم الابتكار وتعزيز الانتفاع بفوائد نظم الذكاء الاصطناعي؛

7 - **تقرر أيضاً** بأن البيانات أساسية لإنشاء نظم الذكاء الاصطناعي وتشغيلها؛ وتشدد على أن حوكمة البيانات على نحو عادل وشامل للجميع ومسؤول وفعال، وتحسين توليد البيانات وإمكانية الانتفاع بها وبنائها الأساسية، واستخدام المنافع العامة الرقمية، أمور ضرورية لتسخير إمكانات نظم الذكاء الاصطناعي المأمونة والمؤمنة والموثوقة لأغراض التنمية المستدامة، وتحث الدول الأعضاء على مشاطرة أفضل الممارسات بشأن حوكمة البيانات وتعزيز التعاون والتأزر الدوليين والمساعدة الدولية بشأن حوكمة البيانات من أجل زيادة اتساق النهج الرامية إلى النهوض بتدفقات البيانات الموثوقة عبر الحدود من أجل

نظم ذكاء اصطناعي مأمونة ومؤمنة وموثوقة وزيادة قابلية تلك النهج للتطبيق المتبادل، حيثما أمكن ذلك، وجعل عملية تطويرها أكثر شمولاً وإنصافاً وفعالية وإفادةً للجميع؛

8 - **تقرر** بأهمية مواصلة النقاش حول التطورات المستجدة في ميدان حوكمة الذكاء الاصطناعي حتى تواكب النهج الدولية تطور نظم الذكاء الاصطناعي واستخداماتها؛ وتشجع على مواصلة الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لتعزيز البحوث والمسوح والتحليلات الشاملة التي تعود فوائدها على جميع الأطراف بشأن ما لنظم الذكاء الاصطناعي والتغير التكنولوجي السريع من آثار وتطبيقات محتملة في تطوير التكنولوجيات القائمة والجديدة والناشئة والتعجيل بتحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة الـ 17، والتي يُستَشرَد بها في وضع وتعزيز وتنفيذ ضمانات وممارسات ومعايير وأدوات فعالة وقابلة للاستعمال المتبادل على الصعيد الدولي لمن يقومون بتصميم برمجيات الذكاء الاصطناعي وإنشائها وتقييمها واستعمالها وغيرهم من أصحاب المصلحة وصولاً إلى نظم ذكاء اصطناعي مأمونة ومؤمنة وموثوقة؛ وتشدد كذلك على ضرورة أن تواصل الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات الدولية والإقليمية والأوساط الأكاديمية ومؤسسات البحوث والأوساط التقنية وجميع أصحاب المصلحة الآخرين العمل معاً، حسب الاقتضاء؛ وتقر أيضاً بالحاجة إلى انخراط ومشاركة أكثر تماسكاً وفعالية وتنسيقاً وشمولاً من جانب جميع فئات المجتمع، ولا سيما من البلدان النامية، في الحوكمة الجامعة لنظم الذكاء الاصطناعي المأمونة والمؤمنة والموثوقة؛

9 - **تشجع** القطاع الخاص على التقيد بالقوانين الدولية والمحلية الواجبة التطبيق وفقاً لمبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان؛ تنفيذ إطار الأمم المتحدة المعنون "الحماية والاحترام والانتصاف"؛ وتعترف بأهمية زيادة الشمول والإنصاف في الانتفاع بفوائد نظم الذكاء الاصطناعي المأمونة والمؤمنة والموثوقة؛ وتقر بالحاجة إلى زيادة التعاون، بما في ذلك بين وداخل القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية ومؤسسات البحوث والأوساط التقنية، لتوفير وتعزيز بيئة أعمال وأنشطة اقتصادية وتجارية ونظم إيكولوجية وأسواق تنافسية عادلة ومفتوحة وشاملة وغير تمييزية في مختلف مراحل الدورة العمرية للذكاء الاصطناعي المأمون والمؤمن والموثوق؛ وتشجع كذلك الدول الأعضاء على وضع سياسات وقواعد تنظيمية لتعزيز المنافسة في نظم الذكاء الاصطناعي المأمونة والمؤمنة والموثوقة والتكنولوجيات ذات الصلة، بوسائل منها دعم وإتاحة فرص جديدة للمشاريع الصغيرة ورواد الأعمال والمواهب التقنية، وإتاحة المنافسة العادلة في سوق الذكاء الاصطناعي، من خلال الاستثمار الحيوي، لا سيما بالنسبة للبلدان النامية؛

10 - **تهييب** بالوكالات المتخصصة والصناديق والبرامج والكيانات والهيئات والمكاتب الأخرى والمؤسسات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة أن تواصل، في حدود ولاية كل منها وموارده، تقييم وتعزيز استجابتها للاستفادة من الفرص والتصدي للتحديات التي تطرحها نظم الذكاء الاصطناعي بطريقة تعاونية ومنسقة وشاملة للجميع، من خلال الآليات المناسبة المشتركة بين الوكالات، وبطرق منها إجراء البحوث والمسوح والتحليلات التي تقيد جميع الأطراف بشأن الآثار والتطبيقات المحتملة؛ والإبلاغ عما يحرز من تقدم وما يصادف من تحديات في معالجة المسائل؛ والتعاون مع البلدان النامية ومساعدتها في بناء القدرات والانتفاع بفوائد نظم الذكاء الاصطناعي المأمونة والمؤمنة والموثوقة وتقاسم فوائدها في تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة الـ 17 وتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة - الاقتصادي والاجتماعي والبيئي؛ مؤكدة الحاجة لسد الفجوات في مجال الذكاء الاصطناعي وغيرها من الفجوات الرقمية بين البلدان وداخلها؛

11 - **تشير** إلى قرارها 307/76 المؤرخ 8 أيلول/سبتمبر 2022 ومقرها 568/77 المؤرخ 1 أيلول/سبتمبر 2023 بشأن طرائق ونطاق مؤتمر القمة المعني بالمستقبل وتتطلع في هذا الصدد إلى وضع اتفاق رقمي عالمي؛

12 - **تتطلع أيضا** إلى الاستعراض العام الذي ستجريه الجمعية العامة في عام 2025 لما أُحرز من تقدم منذ انعقاد القمة العالمية لمجتمع المعلومات؛

13 - **تقر** بأن منظومة الأمم المتحدة تساهم، وفقا لولايتها، مساهمة فريدة في التوصل إلى توافق عالمي في الآراء بشأن نظم الذكاء الاصطناعي المأمونة والمؤمنة والموثوقة يكون متسقا مع القانون الدولي، ولا سيما ميثاق الأمم المتحدة؛ والإعلان العالمي لحقوق الإنسان؛ وخطة التنمية المستدامة لعام 2030، وذلك بطرق منها تعزيز التعاون الدولي الشامل للجميع وتيسير إدماج البلدان النامية ومشاركتها وتمثيلها في المداولات.